

## الإمام الإلكتروني لا يكفي لهزيمة كتائب المتطرفين في مصر

لا قيمة فكرية لنسخة مكررة يقدمها وعازا الإنترنت لمحاربة المتشددين



## القاهرة تحاصر المتطرفين في معاركهم الإلكترونية

جدلية كثيرة، خشية تعرضها للصدام مع الحكومة أو الشارع، فهناك موضوعات متعددة ما زالت بحاجة إلى نقاش، وأمام هذه الوضعية تتحول منصات المتشددون إلى مرجعية.



سَامِعُ عِيد  
القضايا التي يتحدث فيها الأئمة بعيدة عن اهتمامات المجتمع

يعتقد هؤلاء أن إطلاق الدعاة والأئمة الإلكترونيين في الفضاء الرقمي خطوة مطلوبة، لكن تبقى المعضلة في أنها جاءت كردة فعل على تنامي نفوذ أصحاب الفكر المتطرف، وهو نفس الأسلوب الذي تتبناه باقي المؤسسات الدينية، إذ لا تسبق المتشددون خطوات وتكفي بالرد عليهم من دون المبادرة بتوفير احتياجات الناس قبل لجوئهم إلى دعاة البراعة الدعوية الإلكترونية ومهما بلغت براعة الدعاة الإلكترونية يظل ترويج المتطرفين لكونه جزءاً من الدولة خطراً، لأنهم يهدفون إلى التشكيك في نواياهم وقدراتهم وأهدافهم، وهي إشكالية بحاجة إلى حل من خلال التمسك بالموضوعية كي لا تبدو الصورة مهترجة، والأراء مطعوناً في استقلاليته، وعلى الدعاة الإلكترونية أن يتجنبوا الحديث بلغة الموظف كما يتكلم زميله على منبر المسجد، وهي المهزلة التي يجيد أنصار أي تنظيم متشدد الجسود إليها لضرب الخصوم وهزيمتهم معنوياً.

لصالح المنصات الرقمية، وهو ما يعكس حجم غضب الناس من سطحية الفتوى والدعوة التي تطلقها مؤسسات دينية رسمية.

وأكد عبدالغني هندي، عضو المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، أن منسوب التشدد على الفضاء الإلكتروني في تزايد مستمر، طالما ظل الخطاب الرسمي مغلقاً ويفتقد التجديد، ما ترتب عليه تسريع المتطرفين من وتيرة الانتشار على أمل ضرب ثقة الناس في المؤسسات الدينية وتقديم أنفسهم على أنهم البديل الأكثر استقلالية.

وأوضح لـ"العرب" أن أغلب متصفي المواقع الإلكترونية الدينية أو صفحات التواصل الاجتماعي التابعة لمتشددون ليسوا متطرفين، لكنهم يدخلون عليها من باب الفضول وحسب المعرفة، والخطورة أن يقوم بعضهم بتغيير توجهاته اقتناعاً بما تم بثه من مواد دينية حتى لو لم تكن لها علاقة بالدين، غير أنه يتم نسبها إلى التراث الذي لم ينقح بعد.

**غياب الثقة**  
بغض النظر عن تبعية المواقع الإسلامية لأي فصيل ديني، فهي تعج بآراء في كل المجالات ويتم تقديمها بأسلوب سهل وطريقة بسيطة، رغم تشدها وما تحفل به من سموم فكرية، لكن انخفاض منسوب الوعي وارتفاع نسبة الجهل بين الناس وغياب الثقة في رؤى وطروحات المؤسسات الرسمية جعلها ملاذاً للباحثين عن الفتوى. ويرى متابعون أن تهافت الناس على الاستعانة بمواقع وصفحات إسلامية نتيجة طبيعية لتخالف أئمة ودعاة وعلماء المؤسسة الدينية الرسمية عن حسم قضايا

بعيدا عن أي تدخلات أو إملات، كما يحدث مع أئمة المساجد الذين تعينهم وزارة الأوقاف.

وقال سامح عيد، الباحث في شؤون جماعات الإسلام السياسي، إن معضلة أئمة الأوقاف، سواء بالمساجد أو الفضاء الإلكتروني، أنهم ملتزمون بكتاب ديني محدد سلفاً وأجندة نمطية ولا يجيدون عنهما، ويتم فرض ذلك عليهم لتوصيله إلى الناس، بعكس العناصر المتشدة التي تبحث عن القضايا التي تشغل بال الناس واهتمامات الشارع لتنبش فيها وتستقطب هوة البحث عن حسمها دينياً.

وأضاف لـ"العرب" أن الدعوة الدينية البعيدة عن تطلعات الشارع لا تحقق الهدف المرجو منها، والكثير من القضايا التي يتحدث فيها الأئمة بعيدة عن طموحات واهتمامات المجتمع رغم كونه متديناً بالفطرة، ما يدفع كثيرين إلى البحث عن منابر أكثر تحراً واستقلالية، مثل المنصات التي تنظر إلى المسائل الدينية الشائكة.

المعضلة الأخرى ترتبط بأن الدعاة الإلكترونيين معروف عنهم مسبقاً أنهم يتبعون مؤسسة حكومية، ما يؤثر على أفكارهم وأسانيدهم ورؤيتهم في الموضوعات الدينية المطروحة على الفضاء الرقمي، وتزداد الأزمة عندما يستमित أي منهم في الدفاع عن رؤية الدولة في بعض القرارات والسياسات، باعتبار أن الدين عامل أساسي في توجهات وقرارات الناس. وطرح د. الإفتاء استفتاء العام الماضي، على صفحتها الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي فيسبوك، وسالت فيها جمهورها: ما الجهة المفضلة لديهم للحصول على الفتوى، هل الدار أم الواقع الدينية؛ فكانت الإجابة بنسبة 70 في المئة

المسبق للسلطة عموماً ويصطدم نجاح الإمام والداعية الحكومي في مواجهة العناصر المتطرفة على الفضاء الإلكتروني بتجسيم عمله بقائمة محظورات، بينها عدم التطرق إلى السياسة وتجاهل القضايا الجدلية، مع الالتزام بما يتفق مع رؤية وزارة الأوقاف في حسمها للموضوعات الدينية والاجتماعية المرتبطة بقرارات وإجراءات الدولة. ويفتقد الأئمة والوعاظ في مصر الحد الأدنى من التحرر الفكري والديني عند الرد على حجج المتشددون، فهم ملتزمون باستراتيجية تضعها وزارة الأوقاف، ولا يجيدون عنها، ولا يكونون مستقلين في الرأي والتوجه، حتى لا يعرض الشخص نفسه للمساءلة وربما الإقصاء من العمل الدعوي، ويتكلم بنبرة منسجمة مع ما يردده الخطاب الرسمي.

## العبرة بالمضمون

من الطبيعي أن تنتقل نظرة المثقبي والمستمع لخطبة المسجد الروتينية إلى الفضاء الإلكتروني، فأغلبهم يستفتون المتشددون إلى علم الدين على شبكات التواصل الاجتماعي، لأنهم خذلوا في دعاة المساجد، ولا يجدون منهم ما يرضيهم ويتناسب مع الواقع الذي يعيشون فيه، وهذه معضلة كبرى لم تنتهئ لها المؤسسة الدينية أو تدرك سلباتها المستقبلية.

صحيح أن الاستعانة بطاقيات الشباب الذين تدربوا على التقنيات التكنولوجية يعد خطوة مطلوبة لتسهيل مهمة التواصل مع متصفي الإنترنت من الشباب، لكن العبرة ليست في المتحدث، بل في مضامين حديثه وأفكاره وقناعاته والرؤى الدينية التي يؤمن بها وكذلك الجهة التي ينتسب إليها، أي الحكومة.

ويرى مراقبون أنه مهما بلغت خبرات وإمكانات الشباب الدعويين الذين أطلقهم وزارة الأوقاف في الفضاء الإلكتروني إلى منابر بديلة عن المساجد، حتى لا تظهر أمام الحكومة في صورة المؤسسة المتخالفة عن إحكام القبضة على المجال الدعوي بشكل تكون له تداعيات سلبية على الواقع الأمني والسياسي، بحكم أن متطرفي الإنترنت معروف عنهم العدا

أدركت المؤسسة الدينية بفروعها المختلفة في مصر أن شبكة الإنترنت صارت الفضاء المفضل والأكثر انتشاراً لدى التيارات المتطرفة لصعوبة السيطرة عليه والوصول إلى عناصره ومبارزتهم فكرياً بسهولة، ما جعلها تتوسع في نشر الأئمة والوعاظ وتنشئ إدارات متخصصة في الدعوة الإلكترونية على أمل إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

القاهرة - وسعت المؤسسات الدينية في مصر من حصارها لانتشار التيارات المتطرفة على شبكة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي بزيادة مساحة الدعوة الإلكترونية، أملاً في تصحيح الأفكار المغلوطة ونشر صحيح الدين الإسلامي والترويج للفكر الوسطي المستنير، واستمالة الناس ناحية الداعية العقلانية والاعتماد عليه في الحصول على المعلومة الدينية. وأطلقت وزارة الأوقاف مشروعاً خاصاً بالدعوة الإلكترونية كهدف استراتيجي لمقاومة عمليات الاستقطاب والتجنيد التي تقوم بها تيارات متشددة في الخفاء، سواء كانت جماعة الإخوان أو السلفيين أو حتى التنظيمات الإرهابية التي تتعرض لضربات قاسية من أجهزة الأمن، بعدما تبين للمؤسسات الدينية أنها صارت تعتمد على متصفي شبكة الإنترنت ومنصات التواصل وليس رواد المساجد والزوايا الصغيرة. وقال مختار جمعة، وزير الأوقاف، إنه تم إطلاق العشرات من الصفحات والمواقع والقنوات الإلكترونية للتواصل مع الجمهور بغرض نشر الدعوة والتثقيف والرد على أطروحات وأفكار وفتاوى المتطرفين، ومواجهة

التهافت الناس على الاستعانة بمواقع إسلامية نتيجة طبيعية لتخالف دعاة المؤسسة الدينية الرسمية عن حسم القضايا الجدلية



## التطرف الحوثي يضع الأطفال على جبهات القتال



الحوثيون يحولون الأطفال إلى قتال موقوتة

وتستمر جرائم الحوثيين في وقت تقود فيه الأمم المتحدة وواشنطن والرياض جهوداً مكثفة لحلحلة الأزمة في اليمن، بينما تأتي انتهاكات الحوثيين متناقضة مع تلك الجهود، فيما تواصل خاصة في مارب آخر معازل الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. ويشهد النزاع في اليمن الذي اندلع عام 2014 مواجهات دامية بين المتطرفين الحوثيين المدعومين من قبل إيران وقوات الحكومة المعترف بها دولياً والمدعومة من تحالف عسكري بقيادة السعودية.

وخلف النزاع عشرات الآلاف من القتلى ودفن نحو 80 في المئة من السكان إلى الاعتماد على الإغاثة وسط أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقاً للأمم المتحدة. وتسبب ذلك في نزوح الملايين من الأشخاص وترك بلاداً بأسره على شفا الجماعة.

وما يزيد من تعقيدات الوضع في اليمن تدخل إيران ودعمها لجماعة الحوثي التي تتمسك بالسلاح، وهو ما يشق جهود إرساء السلام. وقد ارتكب الحوثيون انتهاكات بحق المدنيين والأبرياء، كإخضاع الكثير منهم للتجنيد والقتال في صفوف ضد القوات الحكومية أو سجنهم وتعذيبهم وإعاقة عمل منظمات الإغاثة وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

13 طفلاً تم ضمهم إلى الجهاز الإعلامي الحربي وقد شيعوا في مواكب دفن علنية فضحت جرائم الحوثيين. وطالبت المنظمة ضمن توصياتها مجلس الأمن الدولي بإحالة ملف تجنيد الأطفال في اليمن إلى المحكمة الجنائية الدولية، متهمه الحوثيين بارتكاب جرائم حرب يمثل هذا النشاط. كما دعت الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى زيارة اليمن وإجراء تقييم مباشر لعملية تجنيد الحوثيين للأطفال في مناطق سيطرتهم. وحث المجتمع الدولي على ممارسة المزيد من الضغوط على الحوثيين من أجل كبح انتهاكاتهم لحقوق الأطفال في اليمن، موصية بفرض عقوبات على القيادات الحوثية المتورطة في مثل هذه الجرائم.

وقدرت "ميون" عدد الأطفال الجرحى من بين المجندين خلال الأشهر الستة الأخيرة بـ340 طفلاً، محذرة من "مذبحة مروعة تتعرض لها الطفولة في المحافظات الواقعة تحت سيطرة الحوثيين". وتضمن التقرير قائمة بأسماء 125 قيادياً في جماعة الحوثي متورطاً في جرائم استقطاب الأطفال وتجنيدهم، من أبرزهم "يحيى بدر الدين الحوثي ومحمد علي الحوثي ومحمد بدر الدين الحوثي وعبدالكريم أمير الدين الحوثي وعبدالمجيد الحوثي"، وطالبت بوضعهم في "قائمة سوداء" وفرض عقوبات عليهم.

وتدني مستوى الدخل في البلاد، ومع استنزاف الحوثيين لمخزونات اليمن من العملة الصعبة، وعجزهم عن دفع رواتب الموظفين، ومع تحولهم إلى السوق السوداء لدعم عناصرهم، وإفقار وتجريف قطاعات العمل والتجارة، كل ذلك أجبر الكثير من الأسر على الدفع بأطفالها إلى ترك مقاعد الدراسة والالتحاق بالقتال مع الحوثيين، فيما ذهب الكثير من الأطفال إلى التجنيد قسراً بغير رضا أولياء أمورهم، ضماناً لإعاشتهم اليومية فحسب.

**الجماعة الحوثية أجبرت الآلاف من الأطفال اليمنيين، بعضهم لم يتجاوزوا سن العاشرة، على الالتحاق بصفوفها**

ويعد تجنيد ميليشيا الحوثي، المدعومة من إيران، الأطفال للقتال في صفوفها أمراً ثابتاً وموثقاً في تقارير منظمات دولية. وذكر تقرير منظمة "ميون" لحقوق الإنسان والتنمية أن الأطفال الضحايا الذين تم تجنيدهم وقتلوا خلال المعارك في الأشهر الستة الأخيرة تتراوح أعمارهم بين 13 و17 عاماً، من بينهم

لندن - كشف تقرير جديد عن قيام المتطرفين الحوثيين بوضع الأطفال في الخطوط الأمامية لجبهات القتال في اليمن.

وذكر تقرير لصحيفة التايمز البريطانية أن الجماعة الحوثية تضع الأطفال على خط المواجهة، حيث أجبرت الآلاف من الأطفال اليمنيين، بعضهم لم يتجاوزوا سن العاشرة، على الالتحاق بصفوفها بعد فترات في معسكرات تدريب وحشية.

ومن بين هؤلاء الأطفال محمد (13 عاماً) الذي شارك في الصف الخلفي مع فرقة مكونة من 30 مقاتلاً، عشرة منهم أولاد في نفس عمره.

ونقل محمد في حديثه لصحيفة التايمز أجواء العنف والقتال التي يعيشها بشكل يومي تحت ضغوط الجماعة المنهزمة. ويقول "بمجرد وصول الطائرات نفوس بحثاً عن ملجأ". وتابع "لقد انفجر الصاروخ ورأيت قريباً جداً... رأيت الناس ينجفون أمامي".

وتستخدم الجماعة الحوثية أساليب متعددة في تجنيد ذوي الفئات العمرية المختلفة من أبناء قبائل شمال اليمن، وذلك بالتجويع والترهيب، في أعقاب التكتيل باليمنيين والحرب التي أشعلتها منذ ما يقارب 7 سنوات. وبسبب حاجة الكثير من الأسر إلى المال، مع تردي الأوضاع المعيشية